

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤١٠٤ لسنة ٢٠٢٣
بالغاء إحدى لجان التوفيق فى المنازعات

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق فى بعض المنازعات التى
تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها وتعديلاته ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٥٩٨ لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل لجان التوفيق وتعيين
مقارها ، والقرارات المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٠١٧ بتعيين مقار عمل لجان التوفيق
فى المنازعات ؛
وعلى كتاب السيد المهندس الرئيس التنفيذى لهيئة تنفيذ مشروعات المحطات
المائية لتوليد الكهرباء بشأن إلغاء الهيئة اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/١ ؛
وبناءً على ما عرضه السيد المستشار المشرف على الإدارة العامة لشئون
لجان التوفيق ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تلغى اللجنة الثانية لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والمختصة «بهيئة تنفيذ
مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء» .
وتسلم أوراقها وملفاتها إلى الأمانة الفنية فى اللجنة الأولى لوزارة الكهرباء بموجب
محضر جرد فعلى وفقاً لما تضمنته المادة الثامنة عشرة من قرار وزير العدل رقم ١١٣٤
لسنة ٢٠٠٢

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
صدر فى ٢٠٢٣/٧/٦

وزير العدل

المستشار/ عمر مروان

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٣/٧/١٢ - ٢٠٢٣/٢٥٠٣